

الهدف: هدف المعيار هو ضمان أن القوائم المالية تتضمن الإفصاحات الضرورية، لتوجيه الاهتمام إلى إمكانية تأثير المركز المالي، والربح أو الخسارة بوجود أطراف ذات علاقة وبمعاملات وأرصدة قائمة معها.

2. النطاق

يجب تطبيق المعيار في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للمنشأة الأم والقوائم المالية المنفردة عند:

- تحديد العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة؛

- تحديد الأرصدة القائمة، بما في ذلك الارتباطات، بالأطراف ذات العلاقة؛

- تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح مطلوباً عن مكونات البندين السابقين؛

- تحديد الإفصاحات المطلوبة عن هذه البنود.

3. غرض الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة

قد تؤثر معرفة معاملات المنشأة وأرصدها القائمة مع الأطراف ذات العلاقة في تقييم عملياتها من قبل مستخدمي

القوائم المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر والفرص التي تواجه المنشأة لعدة أسباب:

- قد يكون للمنشأة القدرة على التأثير في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها من خلال وجود سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم.

- قد تدخل الأطراف ذات العلاقة في معاملات يصعب أن تدخل فيها أطراف أخرى، فمثلاً قد تباع المنشأة بضاعة بالتكلفة للمنشأة الأم، وقد لا تتم المعاملات مع أطراف ذات علاقة بنفس الأسعار التي تتم بها مع أطراف أخرى، مما قد يؤثر بشكل جوهري في الربح أو الخسارة والمركز المالي للمنشأة.

- إن مجرد وجود علاقة قد يكون كافياً للتأثير في معاملات المنشأة مع الأطراف الأخرى، فمثلاً قد تقطع منشأة تابعة علاقات مع متعامل عند استحواذ المنشأة الأم على منشأة أخرى تمارس نفس النشاط الذي يمارسه.

وقد يمتنع طرف عن تصرف بسبب التأثير المهم لطرف آخر، من خلال تعليمات مثلاً.

التعريفات

طرف ذو علاقة: هو الشخص أو المنشأة التي تكون على علاقة بالمنشأة معدة التقرير. ويكون الشخص، أو عضو

مقرب في أسرته، ذا علاقة بالمنشأة معدة التقرير، إذا كان: له سيطرة، سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة معدة التقرير، أو كان أحد أعضاء الإدارة الرئيسيين في المنشأة معدة التقرير، أو في منشأتها الأم.

تعد منشأة ما ذات علاقة بالمنشأة معدة التقرير إذا توفر أحد الشروط الآتية:

- المنشأة والمنشأة معدة التقرير أعضاء في المجموعة نفسها.

- إحدى المنشآت منشأة زميلة أو مشروع مشترك للمنشأة الأخرى أو منشأة زميلة، أو مشروع مشترك لعضو في مجموعة تكون المنشأة الأخرى عضواً فيها.

- كلا المنشأتين مشروعات مشتركة للطرف الثالث نفسه.

- إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشأة ثالثة والمنشأة الأخرى منشأة زميلة للمنشأة الثالثة.

- المنشأة هي خطة منافع ما بعد التوظيف لموظفي المنشأة معدة التقرير أو منشأة ذات علاقة بها، وإذا كانت المنشأة معدة التقرير هي نفسها الخطة، يعد أصحاب الأعمال الراعيين ذوي علاقة بها أيضاً.

- المنشأة تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة من قبل شخص ذا علاقة.

- شخص أو عضو مقرب في أسرته له سيطرة أو سيطرة مشتركة له تأثير مهم على المنشأة أو من كبار موظفي الإدارة فيها أو منشأتها الأم.

- المنشأة أو أي عضو في مجموعة هي جزء منها هذه المنشأة، يقدم خدمات موظفي الإدارة الرئيسية للمنشأة معدة التقرير أو منشأتها الأم.

معاملة مع طرف ذي علاقة: هي تحويل موارد، أو خدمات أو التزامات بين المنشأة معدة التقرير وطرف ذي

علاقة بغض النظر عما إذا تم تقاضي سعر..

منشأة ذات علاقة بالحكومة: هي منشأة تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير مهم من قبل حكومة.

أعضاء مقربون في أسرة شخص: هم أعضاء الأسرة الذين يتوقع أن يؤثر أو يتأثروا بذلك الشخص في تعاملاتهم مع المنشأة ويشملون: أولاده وزوجه أو شريكه المنزلي، أولاد زوج ذلك الشخص أو أولاد شريكه المنزلي، الأشخاص الذين يعتمدون على ذلك الشخص أو زوجه أو شريكه المنزلي.

التعويض: يشمل جميع منافع الموظفين كما عرفت في معيار المحاسبة الدولي IAS 19 وهي جميع أشكال العوض المدفوع، أو واجب السداد، أو المقدم من قبل المنشأة أو نيابة عن المنشأة مقابل خدمات، كما تشمل أيضا العوض المدفوع نيابة عن منشأة تعد منشأة أما.

منشأة ذات علاقة بالحكومة: هي منشأة تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير مهم من قبل حكومة.

الإفصاحات

1.5 جميع المنشآت

يجب الإفصاح عن العلاقات بين المنشأة الأم ومنشأتها التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بينهما، ويجب على أي منشأة الإفصاح عن اسم منشأتها الأم، والمسيطر النهائي إذا كان مختلفا، وإذا لم يكن أي منهما يعد قوائم مالية موحدة، يجب الإفصاح عن اسم أكبر منشأة أم تالية تقوم بذلك.

يجب الإفصاح عن تعويض كبار موظفي الإدارة بشكل إجمالي لكل صنف من: منافع الموظف قصيرة الأجل، منافع ما بعد انتهاء التوظيف، المنافع طويلة الأجل الأخرى، منافع إنهاء الخدمة، مدفوعات على أساس السهم، باستثناء إذا حصلت المنشأة على خدمات موظفي الإدارة العليا من منشأة أخرى (منشأة الإدارة)، فإنها غير ملزمة بتطبيق هذه الإفصاحات.

إذا كان للمنشأة معاملات مع طرف ذي علاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، يجب عليها الإفصاح عن طبيعة تلك العلاقة والمعاملات والأرصدة الحالية، بما فيها الارتباطات الضرورية للمستخدمين لفهم الأثر المحتمل للعلاقة في القوائم المالية، وكحد أدنى يجب أن تشمل الإفصاحات:

- مبلغ المعاملات.

- مبلغ الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، شاملة: الشروط بما في ذلك إذا كانت مضمونة، وطبيعة العوض الذي سيقدم عند التسوية، إضافة إلى تفاصيل أي ضمانات مقدمة أو مستلمة.

- مخصصات الديون المشكوك فيها المتعلقة بمبلغ الأرصدة الحالية.

- المصروف المثبت خلال الفترة عن ديون معدومة أو مشكوك فيها مستحقة على أطراف ذات علاقة.

يجب الإفصاح عن المبالغ المتكبدة بواسطة المنشأة مقابل خدمات موظفي الإدارة العليا المقدمة بواسطة منشأة إدارة أخرى، بشكل منفصل لكل من:

المنشأة الأم، المنشآت التي لها سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على المنشأة، المنشآت التابعة، المنشآت الزميلة، المشروعات المشتركة التي تعد المنشأة مشاركة فيها، كبار موظفي الإدارة في المنشأة أو منشأتها الأم، والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

يمكن الإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل مجمع باستثناء عندما يكون الإفصاح بشكل منفصل ضروريا لفهم آثار المعاملات مع الطرف ذي العلاقة في القوائم المالية للمنشأة.

2.5 المنشآت ذات العلاقة بالحكومة

تستثنى المنشأة معدة التقرير من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمعاملات مع الطرف ذي العلاقة، والأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، مع:

- حكومة لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة معدة التقرير.

- منشأة أخرى تعد طرفا ذا علاقة نظرا لأن الحكومة نفسها لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على كل من المنشأة معدة التقرير والمنشأة الأخرى.

إذا كانت المنشأة معدة التقرير تطبق هذا الاستثناء يجب عليها الإفصاح عن:

- اسم الحكومة وطبيعة علاقتها مع المنشأة معدة التقرير (أي سيطرة، سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم)؛

- المعلومات الآتية بتفصيل كاف لتمكين مستخدمي القوائم المالية للمنشأة من فهم أثر المعاملات مع الطرف ذي العلاقة في قوائمها المالية:

أ) طبيعة ومبلغ كل معاملة مهمة بشكل منفرد؛
ب) مؤشر نوعي أو كمي عن مدى المعاملات الأخرى التي تكون مهمة بشكل جماعي وليس بشكل منفرد.